



قرار رئيس حكومة الوحدة الوطنية
رقم (110) لسنة 2021 ميلادية
بتشكيل لجنة متابعة اجراءات رفع القيود على اموال و الممتلكات
المواطنين المصادرة بتونس

رئيس مجلس الوزراء :

- بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر بتاريخ 3 اغسطس 2011 م ، وتعدديلاته.
- وعلى الاتفاق السياسي الليبي الموقع بتاريخ 17 ديسمبر 2015 م.
- وعلى مخرجات ملتقى الحوار السياسي الليبي المنعقد بتاريخ 9 نوفمبر 2020 م.
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010 م ، بشأن اصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية .
- وعلى القانون رقم (2) لسنة 2001 م ، بشأن تنظيم العمل السياسي والقنصلي . ولائحته التنفيذية
- وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة سابقا رقم (751) لسنة 2007 م بشأن لائحة الايفاد وعلاوة المبيت و تعديلاته.
- وعلى مقتضيات المصلحة العامة .

"قرار"

مادة (1)

تشكل لجنة برئاسة السيد / وكيل وزارة الخارجية للشؤون القنصلية ، وعضوية الاتي ذكرهم :

1. السيد / وكيل وزارة الداخلية للشؤون العامة
 2. السيد / وكيل وزارة المالية لشؤون تنفيذ الميزانية
 3. السيد / مدير عام مصلحة الجمارك
 4. السيد / مدير مكتب الشؤون القانونية في وزارة الخارجية
- عضوا
عضوا
عضوا
عضوا , مقرا

مادة (2)

تختص اللجنة المشكلة بموجب هذا القرار بالمهام الاتية:

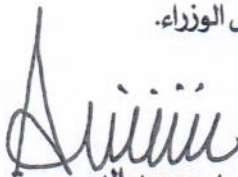
1. استلام تظلمات المواطنين المتضررين من حجز ومصادرة اموالهم وممتلكاتهم من قبل السلطات التونسية ، ووضع قاعدة بيانات بشأنها بموجب المستندات المؤيدة لذلك.
2. التواصل مع الجهات المعنية بالجمهورية التونسية بالتنسيق مع السفارة الليبية والقنصلية العامة بتونس لتسهيل مهامها .
3. اتخاذ الاجراءات اللازمة مع الجهات المعنية بالجمهورية التونسية لرفع القيود على اموال و ممتلكات المواطنين والعمل على ترجيعها لأصحابها.

مادة (3)

على اللجنة تقديم تقارير دورية شهرية عن سير العمل الى السيد رئيس مجلس الوزراء.

مادة (4)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه.


عبد الحميد محمد الديببي
رئيس مجلس الوزراء

